الى انسان شئ ليقراء على قبره فهي باطلة لان ولاية في ماله قد انقطعت وصيه
بالنظر وباطلة وعمارة القبور للاحكام باطلة واخذ الشئ للقرأة لا يجوز ولو ولو
اوصى بالى يقبر بقبر كذا بقبر فلان الزاهد يراعى شرطه ان لم يتضرر الورثة بمؤنة
الحمل دليل عليه ما روى عن محمد رض لما دفن وفاته او صى الى ورثته واقربائه فقال
اذا امت فاحملوا جنازتي الى باب تربة النبي عليه فقولوا يا رسول الله يا سيد البشر
يا زين البقيع يا شفيع الامة يا فاتح ابواب الجنة جاء حادمك وحبيبك على الباب
هل تأذن له بالدخول فان انفتح الباب بغير فتح وضعوني مع النعش على يازه لعل الله
يتجاوز عني بحرمة حوار النبي عم فلما مات فعلوا ذلك فانفتح الباب بنفسه من غير
علاج ونودي ادخل الحبيب على الحبيب فان الحبيب الى الحبيب مشتاق مريض قال او صيت الى فلان
بثلث مالي يضيعه حيث جاز ان يضيعه في نفسه ولو قال الموصى اعطوا الثلث من
شئت ليس له صرفه الى نفسه لان نفسه لا تصار معرفا بالاضافة اليه
فلا يدخل فيه المكاتب والمشتري او صى بثلثه اليه يضعه ان شاء فوضعه عن نفسه جاز
وان اعطاه بعد ذلك الى ورثه ليست جائز وكانت هبة له منه وان لم يخرج من صفته
عند نفسي فاعطاه الورثة لم يجز بالاجازة سائر الورثة وكذا ان اعطاهم على السهام الا
باجازتهم لانه وصية ولذا اذا اوصى اليه بثلثه ان يعطيه في المساكين فاعطاه الورثة
الموصى فاعطاهم لم يجز وذكر القاضي او صى بان يتصدق بثلثه او امر رجلا بالصدقة
بشئ فتصدق المأمور او الوصي على نفسه او على ابنه الذي يعقل القبض بخلاف الوكيل

بالبيع اذا باع ممن لا تقبل شهادته المتهمة في البيع لا في الصدقة وفي ذكر الخياف اشعره
بالصدقة له الدفع الى ولده الكبير وامرأته لو فقراء وليس له ان يمسك لنفسه الا
اذا قال له ضعه حيث شئت او صى بثلث ماله الى وجوه الخير يصرف الى بناء القناطر
والمسجد وطلبة العلم او صى بان يتخذ طعاما بعد موته ثلثا بطلت الوصية في الاصح الوصية
للمسجد لا يجوز عند ابي يوسف خلافا لمحمد ولو قال تتفق عليه جاز اجماعا او صى بثلث ماله
للكعبة جاز للمساكين قال محمد او صى بثلث ماله لبيت المقدس جاز على بيت المقدس
ويصرف الى سراجه الى بثلث ماله الى فقراء خوارزم الافضل صرفه اليهم فان
الى بعضهم من الفقراء جاز وعليه الفتوى وكذا لو او صى بفقراء الحاج فصرف الى غيرهم
او صى بثلث ماله الى اكفان موتى المسلمين او لحفر القبور او لسقاية المسلمين فهو باطل
ولو قال الى الاكفان لموتى فقراء المسلمين جاز قال ابو المطيع مذ ستين وعشرين
سنة لم ار ايت فيما عدل في ما ابيض قط فلا ينبغي ان يتعدل الوصاية احد ولذا قيل اتقوا الوا
الوكالة الوصايا والولاية قال عليه السلام لا بد من عريف والعرفاء في النار وصي القاضي
اذا عزل نفسه ينبغي ان يشترط علم القاضي بعزله كاشتراط علم الموكل عزل الوكيل نفسه
وعزل القاضي نفسه يشترط علم السلطان مديون الميت دفع الدين الى وصي الميت يبراء
ولو دفع لبعض الورثة يبراء من حصته طمع السلطان في مال الميت فاعطى الوصي البعض
من ماله ان امكن الدفع بلا اعطاء يضمن والا لا وفي النوازل ان خاف الضرر او قطع
العضو لا يضمن وان خاف الجرح والقيد يضمن خاف ان لم يدفع يأخذ ماله ان كان

Copyright © King Saud University